

الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات

د. عبد الخالق عبد الله*

أمانى عمران**

المقدمة

تحتفل الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٩٦ بمرور ٢٥ عاما على استمرار تجربتها الاتحادية التي أكدت نجاحها في ظل تعثر وفشل معظم التجارب الوحدوية والاتحادية العربية الأخرى عبر الـ ٥٠ سنة الأخيرة^(١). لقد تمكنت الإمارات العربية المتحدة، بأسلوبها المتأني والواقعي، من بناء تجربة اتحادية رائدة على الصعيد العربي، وتؤكد الآن أن الكيان الاتحادي هو قدر ومصير لشعب الإمارات خاصة بعد أن تشابكت المصالح أشد التشابك وتداخلت المكتسبات الوطنية وتحولت إلى حقائق ملموسة ومعاشة على أرض الواقع.

ورغم أن يوم الثاني من ديسمبر من عام ١٩٩٦ وهو يوم للاحتفال عربيا وإماراتيا بنجاح التجربة الاتحادية في الإمارات لربع قرن، إلا أن ليوم الثاني من ديسمبر من كل عام معاني عديدة وعميقة بالنسبة لشعب الإمارات. ففي الثاني من ديسمبر من عام ١٩٧١ أعلن عن استقلال الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار البريطاني الذي ظل قابعا على أرض الخليج العربي لفترة ١٥٠ عاما وكان مسؤولا خلالها عن حالة التخلف والانغلاق والمعاناة والتجزئة التي سادت المنطقة. لذلك فإن الثاني من ديسمبر هو اليوم الذي يقف فيه شعب الإمارات للتأمل في التجربة الاستعمارية واستيعاب المعاني العميقة للاستقلال. وفي الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ حصل المواطن في الإمارات على أول دستور يؤكد في ديباجته على أن إرادة شعب الإمارات قد تلاقت على قيام اتحاد بين الإمارات يحقق لشعبه حياة دستورية حرة وكريمة وفي ظل مجتمع عصري متحرر من الخوف والقلق (الدستور المؤقت ١٩٧٢). إن الدستور هو واحد من أهم المكتسبات الوطنية التي تحققت لشعب الإمارات خاصة وأنه يتضمن أكثر من ٢٠ مادة حول الحقوق

* أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة

** معيدة، قسم الإعلام، جامعة الإمارات العربية المتحدة

والحريات السياسية والمدنية للإنسان والمستمدة أساساً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عبد الله ١٩٨٨، الركن ١٩٩٣).

بالإضافة إلى ذلك فإنه في الثاني من ديسمبر من عام ١٩٧١ بدأ المواطن في الإمارات مسيرة بناء الدولة العصرية والحديثة والتي تختلف كل الاختلاف عن حالة التجزئة السياسية التي كانت قائمة قبل الاتحاد. إن الثاني من ديسمبر من كل عام هو يوم لمراجعة التغيرات والتحولات العميقة التي عايشها إنسان الإمارات منذ قيام الاتحاد على صعيد الوعي والسلوك والتطلعات وفي مستوى المعيشة وما تحقق على صعيد تأكيد الحرية والهوية الوطنية والتواصل مع الحضارات الإنسانية المعاصرة. ففي ظل الاتحاد أصبحت حياة المواطن أكثر رخاء ورفاهية، كما أخذ مجتمع الإمارات يتجه في اتجاه تحديثي تصاعدي وذلك بعد أن سخرت الدولة الاتحادية الوليدة كل الطاقات والإمكانات والموارد النفطية من أجل تحقيق شعار اللحاق بالعصر في كل مجال من المجالات الحياتية الحيوية. فالمؤسسات التعليمية والأسرية والمهنية والاجتماعية التقليدية والقديمة أخذت تراجع في ظل بروز وتطور مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات (عبد الله وحسن وراشد ١٩٩٥). كما أخذت الفئات والجماعات الاجتماعية القديمة (كالغواص والطواش والمطوع والبدو الرحل) تتراجع وذلك بعد انتعاش الفئات الاجتماعية الحديثة كرجال المال والأعمال والصناعيين والطبقة المتوسطة الجديدة التي تضم الجامعيين والفنيين والإداريين والشرائح الاجتماعية الأخرى المتعلمة تعليماً نظامياً وجامعياً حديثاً. كذلك أخذ العديد من المفاهيم والقيم والتصورات والقناعات القديمة تنحسر تدريجياً لتحل محله مفاهيم وعادات وقيم وتصورات حديثة ومختلفة عما كان سائداً قبل قيام الاتحاد (المطوع ١٩٩٠).

لكن على أهمية هذه التحولات في القناعات والفئات والمؤسسات الاجتماعية، فإن أكثر ما يميز فترة الـ ٢٥ سنة الأخيرة منذ قيام الاتحاد هو بروز مواطن الإمارات الجديد. إن مواطن الإمارات الجديد هو قانونياً مواطناً اتحادياً ينتمي لكيان وطني عام، وذلك بخلاف إنسان ما قبل الاتحاد الذي كان مرتبطاً أشد الارتباط بالولاءات التحية كالولاء للإمارة والقبيلة والعائلة. كذلك يتصف إنسان الإمارات الجديد بأنه متعلم تعليماً حديثاً بل متعلم تعليماً جامعياً وتخصصياً وذلك على عكس إنسان ما قبل الاتحاد الذي كان عموماً دون تعليم ويعيش في ظل مجتمع بلغت نسبة الأمية فيه أكثر من ٨٥٪. بالإضافة إلى ذلك فإن إنسان الإمارات الجديد هو بكل تأكيد أكثر تأثراً وانفتاحاً على العالم الخارجي، بل هو أكثر إقبالاً على الحضارات والثقافات المعاصرة مما كان عليه إنسان ما قبل الاتحاد الذي حكمت عليه الأوضاع السياسية والاجتماعية

التي كانت سائدة بالانغلاق الحضاري بعيدا عن مجريات الحياة المعاصرة. علاوة على ذلك فإنه في الوقت الذي كان فيه إنسان الإمارات فيما قبل الاتحاد إنسانا أحاديا في فكره وقناعاته وآرائه، فإن إنسان الإمارات الجديد هو أساسا إنسان تعددي الميول والقناعات والآراء والتطلعات. وأخيرا فإن إنسان الإمارات الجديد مختلف كل الاختلاف عن إنسان الإمارات فيما قبل الاتحاد في تنشئته السياسية والاجتماعية. لقد تشرب وترعرع إنسان الإمارات الجديد في ظل مفاهيم وقيم وثوابت الدولة الاتحادية الحديثة. وساهمت المناهج والمقررات الدراسية في غرس التمسك بالكيان الاتحادي وإدراك عوامل الوحدة والشعور بالمواطنة ووعي الحقوق الدستورية والولاء للوطن والثقة في النظام السياسي الاتحادي (مشاط ١٩٨٨).

إن طلبة جامعة الإمارات هم أبرز وربما أهم شريحة اجتماعية تجسد معظم سمات وخصائص إنسان الإمارات الجديد وخاصة من حيث الولاء والانتماء للكيان الاتحادي واستيعاب مفاهيمه ومنطلقاته الوطنية التي تم اكتسابها عبر المؤسسات التعليمية المختلفة. لقد ارتفع عدد الطلبة في جامعة الامارات من ٥٠٢ طالبا وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ إلى ٢٦٠٦ عام ١٩٨١ وإلى ٧٠٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٨٦، ثم واصل العدد الارتفاع ليصبح حوالي ١٢ ألف طالب وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ موزعين على ٤٣ قسما علميا في ثنائي كليات هي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربية والعلوم والقانون والعلوم الإدارية والاقتصادية والهندسة والزراعة والطب (وزارة التربية والتعليم ١٩٩٤). إن عدد الطلبة في الجامعة في ارتفاع مستمر ويتوقع أن يتجاوز ٢٠ ألف طالب وطالبة عام ٢٠٠٠ ليشكلوا بذلك حوالي ٣,٥٪ من إجمالي عدد السكان المواطنين في الإمارات. ولا شك في أن طلبة الجامعة الذين يزدادون عددا يوما بعد يوم وتعلموا تعليما حديثا وتشربوا بكل قيم ومفاهيم الولاء للوطن والذين يمكن وصفهم بـ«جيل الاتحاد» هم موضوع هذه الدراسة التي تحاول التعرف على ما يعرفه جيل الاتحاد عن الاتحاد، وما هو رأيه في الأوضاع الاتحادية القائمة وما هو تقييمه لما تحقّق وما لم يتحقّق من أهداف الاتحاد وكيف يشعر تجاه الإنجازات الاتحادية في الداخل والخارج؟

أهمية الدراسة وأهدافها

يثير جيل الاتحاد المتمثل في طلبة جامعة الإمارات آراء وإحساسات متباينة. فهو من ناحية قد حصل على كل الاهتمام وأحيط بكل الرعاية في ظل بروز وتطور الدولة الاتحادية، وأصبح بالتالي أهم استثمار هذه الدولة وعليه تقع مسؤولية الحفاظ على المكتسبات والنجاحات وتعزيز

مجالات التنمية ومن ثم مواجهة التحديات المستقبلية خلال القرن القادم. لذلك فإن هذا الجيل هو أمل المستقبل وهو جيل يشعر بأهميته وقيّمته في المجتمع خاصة وأنه حصل على التعليم الحديث والمتخصص وأصبح، بحكم المعطيات المعاصرة، حريصاً على متابعة ما يجري من حوله من مستجدات محلية وإقليمية وعالمية متلاحقة. من ناحية أخرى، وعلى العكس من هذا الانطباع الإيجابي، فإن جيل الاتحاد وطلبة جامعة الإمارات عموماً يوصف بأنه جيل غير مبال يهتم بالشكليات وينجذب للأمر المادي وهو عموماً، وبالرغم من كل الثورة المعرفية المعاصرة، قليل الاطلاع وضعيف المعرفة بالوقائع والحقائق السياسية والحياة. بل إن هذا الجيل وبالرغم من كل الاهتمام الرسمي والرعاية المجتمعية، يعاني من الاغتراب الاجتماعي ويشعر بأنه عديم القيمة على الإطلاق (إسماعيل ١٩٩٣).

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تحاول الكشف عن صحة بعض من هذه الانطباعات وخاصة تلك المتعلقة بالمعرفة والثقافة السياسية لجيل الاتحاد الذي لم يتم بعد دراسته على نحو علمي وموضوعي بما فيه الكفاية. بل إن ما لا يعرف عن جيل الاتحاد وعن همومه ومشكلاته النفسية والاجتماعية وعن اطلاعاته وعن انطباعاته وإحساساته تجاه الوقائع الحياتية اليومية ربما كان أكثر بكثير مما يعرف. إن كل ما يعرف عن جيل الاتحاد وعن ثقافته واهتماماته هو مجرد انطباعات وتعميمات وأحكام إطلاقية ربما لا تتطابق مع الخصائص الحياتية لأفراد هذا الجيل. لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة الميدانية التي تحاول الكشف عن ماذا يعرفه الطالب الجامعي من الوقائع والحقائق السياسية وعنها. كما تحاول هذه الدراسة رصد مستوى رضى وثقة هذه الشريحة الاجتماعية في أداء النظام الاتحادي في الإمارات. إضافة إلى ذلك فإن لهذه الدراسة أهمية مضاعفة من حيث أن دراسة الثقافة السياسية هي مدخل من المداخل الرئيسية لفهم النظام السياسي السائد والتعرف على السياسة من خلال التركيز على الجانب الثقافي (المنوفي ١٩٧٨). فالثقافة السياسية لأي مجتمع هي الانعكاس الحي للبيئة السياسية في وعي وإدراك الأفراد. وعليه فإن دراسة الثقافة السياسية لا تكشف عن قناعات الأفراد فقط، بل تحدد أيضاً الوقائع السياسية وأهداف النظام السياسي والتاريخ السياسي للمجتمع ككل. ولا شك في أن وعي الأفراد تجاه هذه الأمور قد يتفاوت من فرد إلى آخر بناءً على نوع وحجم المعرفة السياسية والتي تكون بدورها مسؤولة عن التباين في الإحساسات والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد. كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تحدد الثقافة السياسية لجيل الاتحاد وطلبة جامعة الإمارات فحسب، بل ومعرفة طبيعة الثقافة السياسية السائدة في مجتمع الإمارات والذي قطع خلال ٢٥

سنة الأخيرة، شوطا مهما في سياق الانتقال من الطور التقليدي إلى الطور الحديث المتمثل في بروز المؤسسات وبناء المواطن العصري والانفتاح على العالم الخارجي. لذلك فإن لهذه الدراسة عدة أهداف متداخلة ربما كان أهمها:

١ - الكشف عن معرفة طلبة جامعة الإمارات بالأحداث والوقائع السياسية اليومية والبدئية وخاصة تلك المتعلقة بالشخصيات القيادية البارزة والفاعلة والمناسبات الوطنية الهامة وحقائق وبدهيات عامة حول السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الإمارات. هذا الهدف يغطي البعد المعرفي والمعلوماتي للطلبة، وهو بعد مهم من أبعاد الثقافة السياسية.

٢ - التعرف على توجهات وانطباعات الطلبة تجاه المحيط السياسي بما في ذلك الثقة في السياسات العامة والسياسات الخارجية والأوضاع الاتحادية القائمة والمستقبلية والمؤثرة على الأولويات الحياتية. هذا الهدف يغطي البعد المتعلق بالمشاعر والإحساسات التي ربما كانت إيجابية أو سلبية أو محايدة تجاه النظام السياسي.

٣ - التعرف على تقييم طلبة الجامعة لأداء الدولة الاتحادية خاصة في مجال توفير حياة آمنة وحررة وكرامة لشعبها وتحقيقها لأهدافه ومستوى الرضى والثقة السياسية في الوزارات الاتحادية.

هذه الأهداف تجسد العلاقة الثلاثية القائمة بين الفرد ومحيطه السياسي عموما. فهناك أولا إدراك الفرد ووعيه للنظام السياسي من حوله ومعرفة مؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وأفراده الرسميين. وهناك ثانيا، شعور الفرد وإحساسه وانطباعاته تجاه الوقائع والقرارات والنخب السياسية الفاعلة والمؤثرة. ثم هناك ثالثا، رأي وحكم الفرد على مدى فعالية النظام السياسي والثقة في أداء أجهزته المختلفة. لذلك تمت صياغة هذه الأهداف في هذه الدراسة على شكل ثلاث مجموعات من الأسئلة.

تتناول المجموعة الأولى من الأسئلة البعد المعرفي في الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات، فما هو مستوى المعرفة السياسية لطلبة جامعة الإمارات عن المناسبات الوطنية كتاريخ قيام دولة الإمارات؟ وهل يعرفون كم تبلغ مساحة دولة الإمارات؟ وهل يعرفون بدهيات سياسية كأسماء جزر الإمارات المحتلة؟ وماذا يعرف طلبة جامعة الإمارات عن الشخصيات السياسية القيادية والبارزة في الإمارات كإسم رئيس الدولة وأسماء بقية أعضاء المجلس الأعلى لحكام الإمارات وأسماء بعض من الوزراء في الحكومة الاتحادية وربما اسم النائب العام الاتحادي؟ ثم ماذا يعرف طلبة الجامعة عن الجهاز التنفيذي وهل يتابع اجتماعاته

الأسبوعية؟ وماذا يعرف عن الجهاز التشريعي وعدد أعضائه؟ وباختصار هل يتمتع طلبة الجامعة بمعرفة سياسية عالية أم متدنية؟ وهل جيل الاتحاد هو جيل شديد الرغبة في الاطلاع أم عديم الاطلاع؟

أما المجموعة الثانية من الأسئلة فإنها تتناول مستوى الرضى السياسي وخاصة في بعده الذي يتعلق بالإحساسات والمشاعر تجاه البيئة السياسية. فهل يشعر طلبة الجامعة بالرضى عن أداء الوزارات الاتحادية؟ وهل يشعر بسهولة الاتصال بالمسؤولين في الإدارات الاتحادية؟ وهل يشعر بأن الأوضاع الاتحادية هي اليوم أحسن مما كانت عليه عند قيام الاتحاد؟ وهل يشعر بأن هذه الأوضاع تتجه عموماً للأحسن في المستقبل المنظور؟ بمعنى آخر هل طلبة الجامعة هم عموماً متفائلون أم متشائمون من الأوضاع الاتحادية القائمة؟ وهل مستوى الرضى تجاه الاتحاد بين جيل الاتحاد عالية أم متدنية؟ وأخيراً هل يشعر جميع أفراد هذا الجيل بالانتماء والولاء الكامل للكيان الوطني الاتحادي أم أن هناك مجموعات مهمة بين طلبة الجامعة ما زالت مرتبطة في الانتماء السياسي للإمارة وربما أيضاً للولاءات التحتية الأخرى كالقبيلة والطائفة والعائلة.

تبقى الإشارة إلى المجموعة الثالثة والأخيرة من الأسئلة والتي تتعلق بمستوى الثقة السياسية وتقييم للوقائع والأحداث والقرارات السياسية وتأثيرها على الأولويات والخيارات الحياتية. فهل يعتقد طلبة جامعة الإمارات أن الاتحاد قد وفر لشعبه حياة آمنة وحررة وكرامة؟ وهل يعتقد أن الدولة الاتحادية، وبعد مرور حوالي ٢٥ عاماً من قيامها قد حققت كل أهدافها؟ وما هو تقييمه للسياسات الاتحادية في الداخل وخاصة على صعيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية القوانين الاتحادية التنظيمية منها والإدارية؟ ثم ما هو تقييمه لما حققه الاتحاد على الصعيد الخارجي وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الإمارات بالمحيط الخليجي والعربي والعالمي ككل؟ بمعنى آخر ما هو مستوى ثقة طلبة الجامعة فيما حققه الاتحاد من مكاسب وانجازات على مدى الـ ٢٥ سنة منذ قيامه؟ وهل يحمل طلبة الجامعة عموماً آراء وانطباعات إيجابية أو سلبية تجاه مخرجات النظام الاتحادي؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى حول مستويات واتجاهات المعرفة والثقة السياسية، والكشف عن الفروق إن وجدت في طبيعة الثقافة السياسية لطلاب وطالبات جامعة الإمارات في التخصصات الجامعية العلمية والأدبية المختلفة. لكن وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات لا بد من معرفة ما هي الثقافة السياسية وما هي نظرياتها وفرضياتها ومناهجها التحليلية؟

المفهوم والإطار النظري

الثقافة السياسية هي المفهوم المركزي في هذه الدراسة. لقد برز هذا المفهوم في الخمسينيات من هذا العصر عندما أدرك علماء السياسة أن دراسة السياسة والسلطة دراسة شاملة تتطلب أخذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار. فالنظام السياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية محددة كما أن السياسة والسلطة السياسية في أي مجتمع تتأثر أشد التأثر بالقيم والمفاهيم والتصورات السائدة (المنوفي ١٩٨٧). وأخذ مفهوم الثقافة السياسية يزداد انتشارا خلال عقدي الستينيات والسبعينيات حيث أجري العديد من الدراسات النظرية والميدانية التي أغنت الدراسات السياسية التحليلية وكشف عن المضامين والأبعاد المختلفة للثقافة السياسية.

لكن رغم سعة تداول مفهوم الثقافة السياسية وتنوع استخداماته في الكتابات السياسية التحليلية، إلا أن لهذا المفهوم أكثر من تعريف. فالثقافة السياسية في أبسط معانيها تشير إلى تلك التصورات التي يحملها الأفراد عن البيئة السياسية من حولهم. وتتكون هذه التصورات من جملة ما يعرفه الفرد عن بيئته السياسية ومن ثم ما يحمله تجاه البيئة السياسية من عواطف ومشاعر وآراء تتباين من لحظة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر. إن الثقافة السياسية بهذا المعنى هي تغلغل النظام السياسي في إدراك ووعي وإحساسات الفرد وتحوله إلى جزء من فكره وعواطفه وربما أيضا سلوكه. ويترتب على ذلك استيعاب الفرد للقيم والأدوار والقواعد السياسية في المجتمع.

ويرى سدي فيربا، الذي هو واحد من أهم الكتاب في هذا الحقل، أن الثقافة السياسية في أي مجتمع هي عبارة عن نظام متكامل من المعتقدات الواقعية والرمزية المعبرة والتي تصف الواقع السياسي كما هو قائم (Pye and Verba 1968). أما لوشين باي، الذي قدم أكثر المساهمات أصالة في هذا المجال، فإنه يعتقد بأن الثقافة السياسية هي عبارة عن مجموعة الانطباعات والإحساسات والتوجهات والمسلمات التي تضيفي الثبات والاستقرار على السلوك السياسي. وتتضمن الثقافة السياسية أيضا أمورا أخرى كالمثل والأعراف السياسية بالإضافة إلى التراكم التاريخي والتجارب السياسية الخاصة بالأفراد (Pye and Verba 1968). لذلك فإن الثقافة السياسية، كما يقول لوشين باي، هي أولا نتاج لتاريخ المجتمع، وهي ثانيا محصلة لخبرات أفراد المجتمع المكتسبة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية.

ويؤكد الدكتور كمال المنوفي أن للثقافة السياسية ثلاثة عناصر مترابطة هي:

١ - تجسد الثقافة السياسية أساسا في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف العامة

أفراد المجتمع، وهي بهذا تعبير عن عناصر غير مادية أو معنوية.

٢- الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية من الثقافة العامة للمجتمع. وبرغم أنها مستقلة، درجة ما، عن النظام الثقافي العام، إلا أنها تتأثر به.

٣- الثقافة السياسية تتشكل من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والميراث التاريخي والإطار الطبيعي والتنشئة الاجتماعية ونمط الحكم والسياسة (المنوفي ١٩٨٧).

لكن مهما تباينت وتنوعت التعريفات والمكونات، فإن الثقافة السياسية، وكما هي مستخدمة في هذه الدراسة، تعني كل ما له علاقة بمعرفة ومشاعر وتقييم الأفراد للنظام السياسي من حولهم. إن علاقة الأفراد بالنظام السياسي هي في العادة علاقة تبادلية حيث يؤثر الأفراد معارفهم ومشاعرهم وردود أفعالهم في النظام السياسي في الوقت الذي يؤثر النظام السياسي في واقف وتوجهات الأفراد من خلال مدخلاته ومخرجاته. من هنا تختلف الثقافة السياسية من مجتمع لآخر، كما تختلف بين الفئات والجماعات في المجتمع الواحد. ففي ظل المجتمعات ديموقراطية والحديثة ترتفع درجة المعرفة السياسية ويرتفع بالتالي مستوى الإدراك بالوقائع الحقائق السياسية. أما المجتمعات التقليدية والسلطوية فإنها لا توفر سوى الحد الأدنى من لاطلاع على الوقائع السياسية، ويتمتع الأفراد في ظل هذه الأنظمة بحصيلة معرفية متواضعة ن حيث إدراك الحقائق. من ناحية أخرى تتفاوت الجماعات والطبقات والشرائح الاجتماعية في لجمع الواحد تفاوتاً بينا في ثقافتها السياسية. فللنخبة السياسية ثقافتها السياسية المختلفة عن ثقافة السياسية للجماهير. كما تختلف الثقافة السياسية لكل من سكان المدن والأرياف، وفيما ن الأجيال والفئات العمرية المختلفة.

ويمكن أيضاً للثقافة السياسية، كما يوضح الموند وفيربا، أن تكون محلية وتجزئية وضيقة الأفق بما هي سائدة في المجتمعات التقليدية. كما يمكن لها أن تكون ثقافة سياسية ترسخ الخنوع والإذعان تظهر الفرد كمجرد رعية وليس كمواطن في الحياة العامة وذلك كما هو سائد في ظل الأنظمة فردية والشمولية والعسكرية والتي لا تلتزم بحقوق الإنسان وحياته السياسية والمدنية. ويمكن ضا أن تكون الثقافة السياسية السائدة ثقافة متسامحة ومتفتحة ولبرالية وتشجع على مشاركة أفراد في الحياة العامة وفي سياق اتخاذ القرارات، وهي الثقافة السياسية التي تعرف بـ«الثقافة دنية» التي تلازم عادة بروز وتطور الأنظمة الديموقراطية الحديثة (Almond and Verba 1963).

إن الثقافة السياسية المحلية والتجزئية هي تلك التي تصف بأن إدراك الأفراد ومعرفتهم وعيهم بالنظام السياسي ومدخلاته ومخرجاته يصل حد الانعدام. لذلك فإن هذا النوع من الثقافة

السياسية عادة ما تكون سائدة أما في المجتمعات النامية والتقليدية أو في المناطق النائية وخاصة بين الفئات والجماعات التي تجد صعوبة في الانتماء للكيان الوطني العام. أما الثقافة السياسية التي تنمي الاحساس بالولاء والطاعة فهي وخلافا للثقافة السياسية المحلية، تمتاز بأن لدى الأفراد درجة عالية من المعرفة والمأما بالحقائق السياسية اليومية، بما في ذلك معرفة أهم الرموز والشخصيات والقرارات السياسية. كما يظهر هؤلاء في ظل الثقافة السياسية الإذاعية مشاعر وإحساسات ومواقف واضحة تجاه النظام السياسي، لكنهم لا يحسون بأهمية دورهم ونفوذهم وربما يجهلون حقوقهم ولا يكتثون كثيرا لحرياتهم السياسية والمدنية. أما الثقافة السياسية الحديثة والمدنية فإنها تلك التي تحت الأفراد على المشاركة والتفاعل الحيوي في الحياة العامة. إن المعرفة السياسية للأفراد في ظل هذه الثقافة السياسية عالية، كما أن مشاعرهم وإحساساتهم شديدة الوضوح وتقيمهم لدورهم وتأثيرهم هو عموما إيجابي ومتفائل (Almond and Verba 1963).

إن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هذه الأنماط من الثقافة السياسية ليست أنماطا نموذجية أو منفصلة عن بعضها البعض. بل إنه يمكن - كما يؤكد الموند وفيربا في كتابها حول الثقافة المدنية - لهذه الأنماط المختلفة من الثقافة السياسية أن تتعايش في المجتمع الواحد وفي فترة زمنية واحدة (Almond and Verba 1963). إن الأمر المؤكد الوحيد في هذا السياق هو أنه لا توجد ثقافة سياسية واحدة ومتجانسة في أي مجتمع من المجتمعات. هناك دائما ثقافات سياسية متعددة بتعدد الفئات والجماعات والأجيال والحرف والانتماءات الفكرية.

ولا شك في أن هذه الدراسة الراهنة حول الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات ستعتمد كثيرا على هذه الملاحظات النظرية في كتاب «الثقافة المدنية» الذي هو أول - وربما مازال أهم دراسة ميدانية ونظرية في مجال الثقافة السياسية. لكن هذه الدراسة أيضا ستستفيد من مقولات كتابات الدكتور كمال المنوفي حول الثقافة السياسية، وخاصة دراسته الميدانية المهمة التي تناولت الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، تلك التي تعتبر أهم مؤلف باللغة العربية في هذا المجال (المنوفي ١٩٨٠). فالدكتور المنوفي يركز على الثقافة السياسية لشريحة اجتماعية محددة، كما أن الصعوبات التي اعترضت دراسته هي نفسها التي تعترض دراسة الثقافة السياسية لأي شريحة اجتماعية أخرى في الوطن العربي، خاصة فيما يتعلق بقلّة الدراسات النظرية والميدانية التي تتناول موضوع الثقافة السياسية، والحاجة لتوخي الحذر الشديد عند التطرق لمثل هذا الموضوع. يضاف إلى ذلك أن الدراسات حول الثقافة السياسية في منطقة الخليج العربي نادرة (٢). كما أن الدراسات حول مجتمع الإمارات هي عموما قليلة،

والدراسات الميدانية هي عادة أكثر قلة (السويدي والعيسى ١٩٩١).

أخيراً فإن هذه الدراسة، التي تعالج الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات، ستحاول التأكد من صحة ثلاث فرضيات رئيسية. الفرضية الأولى: يتمتع طلاب وطالبات جامعة الإمارات بمعرفة سياسية عالية وباطلاع عال تجاه النظام السياسي، دون وجود تفاوت في المعرفة السياسية لصالح الطلاب والطالبات من التخصصات الأدبية. الفرضية الثانية: يظهر طلاب وطالبات جامعة الإمارات درجة عالية من الرضى والثقة في أداء النظام السياسي الاتحادي ودرجة عالية من التقويم الإيجابي تجاه المؤسسات الاتحادية، مع عدم وجود فروقات مهمة بين الطلاب والطالبات في مستوى واتجاهات الرضى والثقة السياسية. الفرضية الثالثة: يظهر طلاب وطالبات جامعة الإمارات درجة عالية من الولاء والانتماء للكيان الوطني الاتحادي على حساب الولاءات التحتية كالإمارة والقبيلة والعائلة مع عدم وجود فروقات مهمة في اتجاهات الولاء والانتماء السياسي بين الطلاب والطالبات.

منهجية الدراسة والعينة

إن الثقافة السياسية هي بلا شك ظاهرة متداخلة أشد التداخل. لذلك فإن دراسة الثقافة لسياسية في أي مجتمع يتطلب استخدام أدوات ومناهج تحليلية متنوعة بتنوع عناصر ومكونات لثقافة التي تتراوح بين العناصر التاريخية والتراثية والمتغيرات الجغرافية وأنماط القيم والمعتقدات السائدة والوقائع الحياتية اليومية بالإضافة إلى ضرورة الانتقال من الجزء إلى الكل ومن العام إلى الخاص على صعيد السلوك السياسي. لكن ذلك لا يعني استحالة دراسة الثقافة لسياسية، خاصة إذا تم التركيز على الثقافة السياسية لشرريحة اجتماعية محددة كالثقافة السياسية لطلبة الجامعة.

لذلك ستتم هذه الدراسة حول الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات وفق منهج المسح لاجتماعي الذي هو أحد أهم المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الميدانية الوصفية وفي دراسة اتجاهات الرأي العام (حسن ١٩٨٠). إن أهم ميزات هذا المنهج هو أنه يحاول الاقتراب من الوضع القائم كما هو ودراسته من خلال جمع ما يمكن جمعه من بيانات ومعلومات وحقائق تصنيفها تصنيفاً عملياً بهدف الوصول إلى تعميمات بشأنها أو إجراء بحوث مستقبلية مكملتها. نأياً أن من ميزات منهج المسح الاجتماعي أن بالإمكان إجراؤه إما من خلال المسح الشامل ذلك بالتركيز على كافة أفراد المجتمع أو من خلال الاكتفاء بدراسة عينة محددة من الحالات أو

المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوافرة، وهذا هو النوع السائد في دراسات المسح الاجتماعي حالياً، وهو الأسلوب الذي سيتبع في هذه الدراسة. أما من حيث الأدوات فإن الاستبانة (أو الاستمارة) هي أكثر الأدوات شيوعاً في منهج المسح الاجتماعي (حسن ١٩٨٠).

لقد استندت هذه الدراسة حول الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات إلى الاستبانة لقياس مستوى المعرفة السياسية، وتحديد اتجاهات المشاعر والإحساسات تجاه مجموعة من الوقائع السياسية المرتبطة بالكيان الاتحادي في الإمارات. واشتملت الاستبانة على أربعة أقسام أساسية. ففي القسم الأول منها اشتملت الاستبانة على أسئلة خاصة بالبيانات العامة كتوزيع طلبة الجامعة إلى طلاب وطالبات وتوزيعهم بحسب التخصصات الجامعية المختلفة. أما القسم الثاني من الاستبانة فقد اشتمل على ثمانية أسئلة تتناول الجانب المعرفي لطلبة جامعة الإمارات. واشتمل القسم الثالث من الاستبانة على سبعة أسئلة تتناول الأبعاد المتعلقة بآراء وأحكام ومشاعر وإحساسات طلبة جامعة الإمارات. أما القسم الرابع والأخير من الاستبانة فقد اكتفى بسؤال واحد حول تحديد نمط الولاء والانتفاء السياسي لطلبة الجامعة. لقد جاءت استبانة هذه الدراسة كتطوير لاستبانة سابقة حول الثقافة السياسية لطلاب وطالبات جامعة الإمارات من إعداد طلاب وطالبات مساق حكومة وسياسة دولة الإمارات وذلك خلال الفصل الدراسي الأول للعام الجامعية ١٩٩٣/١٩٩٤ (٣).

لقد ساهم عدد من طلاب هذا المساق لاحقاً في توزيع استمارات هذه الدراسة بعد اكتساب المعرفة المطلوبة والإلمام المناسب بإجراءات المقابلة وخطوات البحث العلمي. لذلك طبقت استمارة هذه الدراسة خلال الجزء الأخير من الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ١٩٩٤/١٩٩٥. وتم اختيار عينة من طلاب وطالبات الجامعة في مواقع وجودهم المختلفة كالفصل الدراسي والمكتبة العامة والسكن الجامعي والمواقع الأخرى ضمن الحرم الجامعي. وتم توزيع استمارة الدراسة على ٣٠٠ طالب وطالبة. وبلغ عدد الطلاب الذين وزعت عليهم الاستمارات ١٢٠ طالباً، أي بنسبة ٤٠٪، في حين بلغ عدد الطالبات ١٨٠ طالبة، أي بنسبة ٦٠٪ من إجمالي العينة، لقد جاء توزيع العينة إلى ٤٠٪ طلاب و ٦٠٪ طالبات متوافقاً نسبياً مع حقيقة أن عدد الطالبات في جامعة الإمارات يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف عدد الطلاب.

من ناحية أخرى فإن تحديد عينة الدراسة بـ ٣٠٠ طالب وطالبة يحقق التمثيل الصحيح والتجانس المطلوب مع مجتمع الدراسة ويشكل ٢,٥٪ من إجمالي عدد الطلبة في جامعة

الإمارات خلال العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥. إن حجم عينة الدراسة يتوافق مع الأسس العلمية للتوصل إلى نتائج قريبة من الدقة وبعيدة عن الانحياز. لكن رغم أنه تم توزيع ٣٠٠ استمارة، بيد أنه عند تفريغ هذه الاستمارات والتدقيق في الإجابات والبيانات تم استبعاد ما مجموعه ٦٦ استمارة، أي بنسبة ٢٢٪ من عدد الاستمارات، وذلك لاحتوائها على بيانات غير صحيحة أو عدم استكمال كافة البيانات. لذلك بلغ إجمالي العينة في الدراسة ٢٤٤ طالبا وطالبة، أي بنسبة ٢٪ من إجمالي عدد الطلبة في جامعة الإمارات. ويوضح الجدول (١) أن عدد الطلاب في العينة قد بلغ ٨٨ طالبا، أي بنسبة ٣٦٪، منهم ٥٥ طالبا، أي بنسبة ٦٢٪ من التخصصات لأدبية و ٣٣ طالبا، أي بنسبة ٣٧٪، من التخصصات العلمية. أما عدد الطالبات في العينة فقد بلغ ١٥٦ طالبة، أي بنسبة ٦٧٪، منهم ٩٤ طالبة، أي بنسبة ٣٩٪، من التخصصات لأدبية و ٦٢ طالبة، أي بنسبة ٦٠٪ من التخصصات العلمية.

نتائج الدراسة

لقد تم توزيع بيانات هذه الدراسة على ثمانية جداول. يتناول الجدول الأول توزيع العينة حسب الجنس والتخصص الجامعي. أما الجداول ٢ و ٣ و ٤ فلإنها تشير إلى مستوى المعرفة لسياسية واتجاهاتها لدى أفراد العينة. وتعالج الجداول ٥ و ٦ و ٧ مستوى واتجاهات الرضى والثقة السياسية لدى طلبة جامعة الإمارات. وقد خصص الجدول الثامن والأخير من جداول هذه الدراسة لتحديد أنماط الولاء والانتماء السياسي.

من ناحية أخرى تم توزيع المعرفة السياسية والتي تتضمن الإجابة على ثمانية أسئلة إلى ثلاثة مستويات رئيسية. المستوى الأول من المعرفة السياسية يتضمن كل من أجاب على ٦ إلى ١٠ إجابات صحيحة، وهؤلاء تم تصنيفهم ضمن الفئة ذات «المعرفة السياسية العالية». المستوى الثاني يتضمن كل من قدم ٣ إلى ٥ إجابات صحيحة، وتم تصنيفهم ضمن الفئة ذات «المعرفة السياسية المتوسطة». أما المستوى الثالث فيتضمن كل من أجاب إجابة صحيحة على سؤالين أو أقل، وهؤلاء هم من الفئة ذات «المعرفة السياسية المتدنية». أما البيانات الخاصة لرضى والثقة السياسية، فقد تم تصنيفها أيضا إلى ثلاثة مستويات رئيسية. فالمستوى الأول يضم كل الحالات التي أجابت بـ «أوافق بشدة» على الأسئلة المتعلقة بتقييم أداء الدولة الاتحادية وأكدت بالتالي على درجة عالية من الرضى والثقة السياسية. أما المستوى الثاني فإنه يضم تلك الحالات التي أجابت بـ «أوافق» على الأسئلة حول المشاعر والإحساسات تجاه ما

حققه وما لم يحققه الكيان الاتحادي، وأكدت بالتالي على درجة متوسطة من الرضى والثقة السياسية. والمستوى الثالث والأخير فإنه يضم ما تبقى من الحالات والتي أجابت بـ«لا أوافق» وأعربت بالتالي عن درجة متدنية من الرضى والثقة السياسية في الأوضاع الاتحادية. أما بيانات السؤال الأخير المتعلق بالولاء والانتفاء السياسي فقد تم توزيع بياناته على أربعة أنماط من الانتفاءات هي الانتفاء الواضح للكيان الاتحادي العام وبليته إالحالات القليلة من أنماط الانتفاءات الفرعية الأخرى.

جدول (١) توزيع العينة بحسب الفئة والتخصص

المجموع	الطالبات		الطلاب		الفئة / التخصص
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
١٤٩	٪٣٩,٧	٩٤	٪٦٢,٥	٥٥	الأدبي
٩٥	٪٦٠,٣	٦٢	٪٣٧,٥	٣٣	العلمي
٢٤٤	٪١٠٠	١٥٦	٪١٠٠	٨٨	الإجمالي

وتشير النتائج العامة للدراسة إلى أن مستوى المعرفة السياسية لطلبة جامعة الإمارات تتراوح بين المتوسط والمتدني. وتظهر هذه النتائج وجود فروق ملحوظة في المعرفة السياسية بين الطلاب والطالبات لصالح الطلاب الذين يتراوح مستواهم بين المتوسط والعالي وذلك على العكس من الطالبات اللاتي يتراوح مستواه بين المتوسط والمتدني. كما تشير النتائج أيضا إلى التقارب الشديد في مستوى المعرفة السياسية بين طلبة الجامعة من التخصصات الأدبية والعلمية. أما على صعيد اتجاهات المعرفة السياسية، فإن النتائج العامة تشير إلى أن طلبة جامعة الإمارات هم عموما أكثر إلماما بالحقائق السياسية العامة كتاريخ قيام دولة الإمارات وأسماء

جزر الإمارات المحتلة ومساحة الإمارات وأسماء أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، وهي لأسئلة التي حصلت على أكبر قدر من الإجابات الصحيحة.

بالإضافة إلى ذلك تشير النتائج العامة للدراسة إلى أن درجة الرضى والثقة السياسية بين طلبة جامعة الإمارات تتراوح عموماً بين كونها متوسطة وعالية. أما من حيث اتجاهات الرضى والثقة السياسية، فإن النتائج العامة للدراسة تشير إلى ارتفاع ملحوظ في درجة الرضى والثقة لسياسية تجاه كون الكيان الاتحادي قد وفر لشعبه حياة آمنة وحرية وكرامة، في مقابل انخفاض ملحوظ في درجة الرضى من حيث شعور الطلبة نحو القدرة على اتصال المسؤولين في مؤسسات الاتحادية. من ناحية أخرى تشير النتائج العامة للدراسة إلى أن الغالبية العظمى من طلبة جامعة الإمارات تشعر بالولاء والانتفاء الكامل للاتحاد، مع وجود قلة ما زالت تؤكد على لانتفاء للعائلة وللإمارة وقلة أقل اختارت الولاء أولاً للقبيلة. كما تشير هذه النتائج العامة للدراسة، إلا أن شعور الطلاب بالانتماء للاتحاد هو أقوى بكثير من شعور الانتماء للاتحاد بين طالبات اللواتي يشعرن بانتماء قوي وملحوظ للعائلة.

هذا فيما يتعلق بالنتائج العامة، أما على صعيد النتائج التفصيلية، فإن بيانات الدراسة تظهر لحقائق الآتية:

ولا: مستوى واتجاهات المعرفة السياسية

يشير الجدول رقم ٢ إلى أن ٢٠ من أفراد العينة، ونسبة ٨,٢٪ فقط ينتمون إلى الفئة ذات لعرفة السياسية العالية وتمكنوا من إعطاء إجابات صحيحة لـ ٦ إلى ٨ من الأسئلة المعرفية في لاستمارة. ويلاحظ في هذا السياق الانخفاض الواضح في عدد الطلبة الذين ينتمون لهذا الفئة بما يتضح من الجدول أن ١٣٥ من أفراد العينة، أي الأغلبية ونسبة ٥٥,٣٪، ينتمون إلى الفئة ات المعرفة السياسية المتوسطة حيث تمكنوا من تقديم إجابات صحيحة لـ ٣ إلى ٥ من الأسئلة لعرفية. كذلك يشير الجدول رقم ٢ إلى ارتفاع ملحوظ في عدد أفراد العينة الذي ينتمون إلى فئة ذات المعرفة السياسية المتدنية، حيث بلغ عددهم ٨٩ طالباً وطالبة، ونسبة ٣٦,٥٪، الذين لم يتمكنوا من تقديم إجابات صحيحة لغير سؤالين أو أقل من الأسئلة المعرفية في دراسة. إن مجموع الأفراد في الفئتين المتوسطة والمتدنية يبلغ ٢٢٤ فرداً أي أكثر من ٩١٪ من جمالي العينة. ولا شك في أن هذه النسبة العالية دلالات مهمة بالنسبة لمستوى الوعي والاطلاع سياسي لجيل الاتحاد.

جدول (٢)
مستوى المعرفة السياسي

المعرفة السياسية	العدد	النسبة
من ٦ إلى ٨ إجابات صحيحة (معرفة عالية)	٢٠	٨,٢٪
من ٣ إلى ٥ إجابات صحيحة (معرفة متوسطة)	١٣٥	٥٥,٣٪
٢ أو أقل إجابة صحيحة (معرفة متدنية)	٨٩	٣٦,٥٪
الإجمالي	٢٤٤	١٠٠٪

جدول (٣)
مستوى المعرفة السياسية بحسب الفئة

الفئة	الطلاب		الطالبات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
من ٦ إلى ٨ إجابات صحيحة (معرفة عالية)	١٧	١٩,٣٪	٣	١,٩٪
من ٣ إلى ٥ إجابات صحيحة (معرفة متوسطة)	٦٢	٧٠,٥٪	٧٣	٤٦,٨٪
٢ أو أقل إجابة صحيحة (معرفة متدنية)	٩	١٠,٢٪	٨٠	٥١,٣٪
الإجمالي	٨٨	١٠٠٪	١٥٦	١٠٠٪

ويشير الجدول رقم ٣ إلى الفوارق في مستوى المعرفة السياسية بين الطلاب والطالبات في جامعة الإمارات. ويتضح من هذا الجدول الارتفاع النسبي في نسبة الطلاب في الفئة ذات المعرفة السياسية العالية، حيث بلغت ١٩٪ في مقابل ٢٪ فقط بالنسبة للطالبات. ورغم أن النسبتين تبدوان متوازيتين جدا بيد أن نسبة الطالبات في هذه الفئة منخفضة انخفاضاً تصل حد الانعدام. ويشير هذا الجدول أيضاً إلى التفاوت الكبير في نسبة الطلاب في الفئة ذات المعرفة السياسية المتوسطة والتي تجاوزت ٧٠٪ مقارنة بنسبة ٤٧٪ للطالبات. وعلى العكس من ذلك، يلاحظ الارتفاع الكبير في نسبة الطالبات في الفئة ذات المعرفة السياسية المتدنية والتي تجاوزت ٥١٪ من إجمالي الطالبات في العينة، وذلك مقابل ١٠٪ للطلاب ضمن هذه الفئة. إن تدني مستوى المعرفة السياسية عموماً بين طلبة الجامعة لافت للانتباه، بيد أن ما هو أكثر استعراء للانتباه هو هذا الانخفاض غير العادي في مستوى المعرفة السياسية للطالبات، حيث بلغت نسبتهن في الفئتين المتوسطة والمتدنية حوالي ٩٨٪ الأمر الذي يوضح التدني الملحوظ في وعي وإدراك الطالبات للحقائق والوقائع السياسية.

من ناحية أخرى يوضح الجدول رقم ٤ الخاص بعلاقة مستوى المعرفة السياسية بالتخصص العلمي لطلبة الجامعة، وجود فوارق طفيفة جداً تصل حد الانعدام في مستوى المعرفة السياسية بين الطلبة من ذوي التخصص الأدبي والعلمي. ويتضح من واقع بيانات هذا الجدول أن مستوى المعرفة السياسية لكل من طلبة الأدبي والعلمي متقارب في الفئات المعرفية الثلاث. فنسبة الطلبة من ذوي التخصص الأدبي ضمن الفئة ذات المعرفة السياسية المرتفعة هي ٨, ٨٪ والتي هي قريبة من نسبة الطلبة من ذوي التخصص العلمي والتي تبلغ ٣, ٧٪ كما يشير الجدول إلى تقارب نسبة طلبة الأدبي والعلمي في الفئة ذات المعرفة السياسية المتوسطة وذلك بنسبة ٥٤٪ و ٥٧٪ لطلبة الأدبي والعلمي على التوالي. ويلاحظ أيضاً أن ٣٧٪ من طلبة الأدبي ينتمون إلى الفئة ذات المعرفة السياسية المتدنية وذلك مقابل ٣٥٪ للطلبة العلمي. بل إن هذا التقارب في مستوى المعرفة السياسية لطلبة الأدبي والعلمي في الفئات المعرفية المختلفة، ربما يصل حد التطابق عند إضافة فئتي المعرفة السياسية المتوسطة والمتدنية، حيث تصل نسبة الأدبي في هاتين الفئتين إلى ٩١٪ مقابل ٩٢٪ للعلمي. هذا على صعيد كم وحجم المعرفة السياسية، أما على صعيد النوع وما الذي يعرفه طلبة جامعة الإمارات، فقد جاءت الأسئلة الثمانية موزعة على ثلاثة مجموعات من الأسئلة

المعرفية. فالمجموعة الأولى والتي تتضمن السؤال الأول والثاني والسابع، تتناول حقائق سياسية عامة تصل حد البدهيات وقد حصلت على أكبر عدد من الإجابات الصحيحة. فأسماء جزر الإمارات الثلاثة المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، يتردد ذكرها بشكل يومي في كافة وسائل الإعلام في الإمارات خاصة بعد أن تحولت إلى القضية السياسية الأولى على جدول الأعمال الدبلوماسية الإماراتية مؤخراً. لقد حصل هذا السؤال عن الجزر المحتلة على المرتبة الأولى من حيث الإجابات الصحيحة التي بلغت ١٩٨ إجابة صحيحة وبنسبة تصل إلى ٨١٪. وكذلك هو الحال بالنسبة للسؤال عن تاريخ قيام دولة الإمارات الذي يصادف يوم الثاني من ديسمبر من كل عام، وهو من البدهيات السياسية التي يلم بها كل مواطن في الإمارات خاصة وأنه يوم إجازة رسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد جاء هذا السؤال عن تاريخ إعلان قيام دولة الإمارات في المرتبة الثانية من حيث عدد الإجابات الصحيحة الذي بلغ ١٨٦ إجابة صحيحة وبنسبة تتجاوز ٧٦٪ وكان السؤال الثالث في هذه المجموعة الأولى من الأسئلة المعرفية حول مساحة الإمارات التي تبلغ حوالي ٨٣ ألف كيلو متر مربع. إن مساحة الدولة هي من الحقائق التي تتكرر في معظم إن لم يكن كل الكتب المدرسية، بل هو من الموضوعات الرئيسة لمساق مجتمع الإمارات الذي يقع ضمن مساقات متطلب جامعي في جامعة الإمارات. لذلك جاء هذا السؤال في المرتبة الثالثة من حيث عدد الإجابات الصحيحة والذي يبلغ ١٢١ إجابة صحيحة وبنسبة تصل إلى حوالي ٥٠٪. أما المجموعة الثانية من الأسئلة المعرفية والتي تتضمن السؤال الثالث والرابع والثامن، فتتناول أسماء الشخصيات السياسية القيادية والبارزة في المجتمع. لقد تراوحت الإجابات على هذه المجموعة من الأسئلة بين المتوسط والتدني الشديد. فالسؤال حول أسماء أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، والذي يمكن أن يعتبر من الحقائق السياسية العامة والتي تتردد باستمرار في وسائل الإعلام بشكل يومي، حصل على ١١٧ إجابة صحيحة، وبنسبة تصل إلى ٤٨٪. لقد جاء هذا السؤال في المرتبة الرابعة من حيث عدد الإجابات الصحيحة. أما السؤال الرابع الذي يتعلق بذكر أسماء خمس من الوزراء في الحكومة الاتحادية فقد حصل على ٩١ إجابة صحيحة وبنسبة ٣٧٪ وجاء السؤال الأخير في هذه المجموعة من الأسئلة حول اسم النائب العام الاتحادي، في المرتبة الثامنة والأخيرة. وحصل على أقل عدد من الإجابات الصحيحة بين كل الأسئلة المعرفية، حيث بلغ عددها ١٦ إجابة صحيحة، وبنسبة لا تتجاوز ٧٪ فقط.

جدول رقم (٤)
مستوى المعرفة السياسية بحسب التخصص الجامعي

التخصص الجامعي		الأدبي		العلمي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
المعرفة السياسية		١٣	%٨,٨	٧	%٧,٣
من ٦ إلى ٨ إجابات صحيحة (معرفة عالية)		٨٠	%٥٤,١	٥٥	%٥٧,٣
من ٣ إلى ٥ إجابات صحيحة (معرفة متوسطة)		٥٥	٣٧,١	٣٤	%٣٥,٤
٢ أو أقل إجابة صحيحة (معرفة متدنية)		١٤٨	%١٠٠	٩٦	%١٠٠
الإجمالي					

جدول (٥)
اتجاهات المعرفة السياسية

الترتيب	النسبة	عدد الإجابات الصحيحة	السؤال
الثالث	%٤٩,٦	١٢١	مساحة دولة الإمارات
الأول	%٨١,١	١٩٨	جزر الإمارات المحتلة
الرابع	%٤٧,٩	١١٧	أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات
الخامس	%٣٧,٣	٩١	أسماء خمسة من الوزراء
السابع	%٩	٢٢	عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي
السادس	%١٧,٦	٤٣	الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء
الثاني	%٧٦,٢	١٨٦	تاريخ إعلان قيام اتحاد الإمارات
الثامن	%٦,٦	١٦	اسم النائب العام الاتحادي

وتضمنت المجموعة الثالثة من الأسئلة المعرفية على السؤالين الخامس والسادس اللذين يتعلقان بتحديد عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي البالغ ٤٠ عضواً وتحديد موعد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء الذي يصادف انعقاده يوم الاثنين من كل أسبوع. إن هذين السؤالين يقيسان المتابعة اليومية للحياة السياسية وإطلاع طلبة الجامعة على حقائق عامة عن الجهازين التنفيذي والتشريعي في الإمارات. وجاءت الإجابات الصحيحة على السؤال المتعلق بموعد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء ٤٣ إجابة صحيحة وبنسبة ١٧,٦٪ وجاء في المرتبة السادسة. كما بلغ عدد الإجابات الصحيحة للسؤال حول عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ٢٢ إجابة صحيحة، وبنسبة ٩٪، وجاء في المرتبة السابعة.

من ناحية أخرى يتضح من مقارنة نتائج الجدول ٦ حول اتجاهات المعرفة السياسية لدى كل من الطلاب والطالبات وجود فوارق فيما يعرفه كل منهما من حقائق ووقائع الحياة السياسية. فبالنسبة للطلاب جاء في المرتبة الأولى السؤال حول أساء الجزر المحتلة، والذي حصل على ٨٥ إجابة صحيحة وبنسبة ٩٥,٥٪. وجاء في المرتبة الثانية السؤال السابع حول تاريخ قيام دولة الإمارات والذي بلغ عدد إجاباته الصحيحة ٧٣ إجابة وبنسبة ٨٢٪. وجاء في المرتبة الثالثة السؤال الرابع حول أساء خمس من الوزراء، وهو السؤال الذي حصل على ٥٨ إجابة صحيحة وبنسبة ٦٥٪. وجاء في المرتبة الرابعة السؤال حول أساء أعضاء المجلس الأعلى بـ ٥٧ إجابة صحيحة وبنسبة ٦٤٪. وجاء السؤال حول مساحة الإمارات في المرتبة الخامسة، حيث بلغ عدد الإجابات الصحيحة ٤٦ إجابة وبنسبة ٥١٪. وحل السؤال السادس الخاص بموعد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء في المرتبة السادسة بـ ٢٤ إجابة صحيحة وبنسبة ٢٧٪. واحتل السؤال حول عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المرتبة السابعة، حيث بلغ عدد إجاباته الصحيحة ١٧ إجابة وبنسبة ١٩٪. أما السؤال الثامن فجاء في المرتبة الأخيرة بحصوله على ١٤ إجابة صحيحة وبنسبة لا تتجاوز ١٦٪ فقط.

أما بالنسبة لاتجاهات المعرفة السياسية لدى الطالبات، فقد جاءت النتائج مختلفة في معظم الإجابات فيما عدا الإجابات الخاصة بالسؤالين الثاني والثامن اللذين حصلوا على المرتبة الأولى والثامنة على التوالي لدى الطلاب والطالبات. ويلاحظ من نتائج الجدول رقم ٦ أن السؤال السابع احتل المرتبة الأولى مكرر بالنسبة للطالبات وذلك بعد أن بلغ عدد الإجابات الصحيحة ١١٣ إجابة وبنسبة ٧٢٪. وجاء السؤال الأول حول مساحة دولة الإمارات في المرتبة الثانية وبنسبة ٤٨٪. واحتل السؤال الثالث حول أساء أعضاء المجلس الأعلى المرتبة الثالثة وبنسبة

٣٨,٥ ٪. ثم تلا ذلك السؤال الرابع حول أسماء خمس من الوزراء ونسبة ٢١,٠ ٪، أما في المرتبة الخامسة والسادسة فقد حل السؤال السادس والخامس ونسبة ١٢,٢ ٪ و ٣,٢ ٪ على التوالي.

جدول (٦) توزيع اتجاهات المعرفة السياسية بحسب الفئة

الطالبات			الطلاب			السؤال
الترتيب	النسبة	العدد	الترتيب	النسبة	العدد	
الثاني	٤٨ ٪	٧٥	الخامس	٥١,٧ ٪	٤٦	مساحة دولة الإمارات
الأول	٧٢,٤ ٪	١١٣	الأول	٩٥,٥ ٪	٨٥	جزر الإمارات المحتلة
الثالث	٣٨,٥ ٪	٦٠	الرابع	٦٤ ٪	٥٧	أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات
الرابع	٢١,١ ٪	٣٣	الثالث	٦٥,١ ٪	٥٨	أسماء خمس من الوزراء
السادس	٣,٢ ٪	٥	السابع	١٩ ٪	١٧	عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي
الخامس	١٢,٢ ٪	١٩	السادس	٢٧ ٪	٢٤	موعد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء
الأول	٧٢,٤ ٪	١١٣	الثاني	٨٢ ٪	٧٣	تاريخ إعلان قيام اتحاد الإمارات
الثامن	١,٢ ٪	٢	الثامن	١٥,٧ ٪	١٤	اسم النائب العام الاتحادي

ثانياً: مستوى واتجاهات الرضى والثقة السياسية

لقد تم قياس مستوى الرضى والثقة السياسية لطلبة جامعة الإمارات باستخدام عبارات مترادفة ومتدرجة كأوافق بشدة، وأوافق، ولا أوافق على سبعة أسئلة جامعة للعديد من المواقف المشاعر والأحكام التقييمية تجاه الكيان الاتحادي. وجاءت أسئلة هذا الجزء من الاستبانة شيرة إلى ما حققه الاتحاد على صعيد توفير الحياة الآمنة والحرية والكرامة وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً وتحقيق أهداف الدولة الاتحادية في الداخل والخارج. كما اشتملت الأسئلة على تقييم أداء مؤسسات الاتحادية ومدى سهولة الاتصال بالمسؤولين في الوزارات الاتحادية. وقد تم تصنيف لإجابات إلى ثلاثة مستويات من الرضى والثقة السياسية لدى طلبة جامعة الإمارات.

فالمستوى الأول يشير إلى درجة عالية من الرضى والثقة السياسية وتشمل كافة الإجابات التي استخدمت عبارة أوافق بشدة. ويشير المستوى الثاني إلى درجة متوسطة من الرضى والثقة وتشمل كافة الإجابات التي استخدمت عبارة أوافق. أما المستوى الثالث فإنه يشير إلى درجة متدنية من الرضى والثقة السياسية بين طلبة جامعة الإمارات وتشمل كافة الإجابات التي استخدمت عبارة لا أوافق. إن هذه المستويات الثلاثة تعبر عن مواقف ومشاعر وإحساسات تتراوح بين الرضى والثقة العالية في كل الأوضاع الاتحادية القائمة أو في بعضها دون البعض الآخر، أو الرضى والثقة المتحفظة والمتذبذبة تجاه الأوضاع السائدة.

ويلاحظ من الجدول رقم ٧ أن عبارة أوافق بشدة قد تكررت أكثر من ٤٦٠ مرة وأن ٢٧٪ من أفراد العينة قد أبدى درجة عالية من الرضى في الأوضاع الاتحادية وأظهر الاستحسان الشديد تجاه ما حققه الاتحاد لشعبه وأعرب عن ثقته الكاملة في السياسات الداخلية والخارجية للدولة. كما تكررت عبارة أوافق ٨١٥ مرة في هذه الدراسة وأعرب حوالي ٤٨٪ من أفراد العينة الآخرين عن المشاعر الإيجابية تجاه الاتحاد والثقة بالمكتسبات التي تحققت خلال ٢٥ سنة منذ قيام الدولة الاتحادية. لذلك فإن ما مجموعه ٧٥٪، أي ثلاثة أرباع أفراد العينة قد أبدى إما درجات عالية أو درجات متوسطة من الرضى في الأوضاع السياسية السائدة والثقة بأن هذه الأوضاع تتجه عموماً نحو الأحسن. أما بقية العينة فقد أبدى درجة متدنية من المشاعر الإيجابية تجاه ما تحقّق خلال الـ ٢٥ سنة الماضية وتجاه الأداء العام للمؤسسات الاتحادية، كما أنه يبدو أكثر تشاؤماً من المستقبل، ولا يعتقد أن الأوضاع الاتحادية ستشهد التحسن قريباً.

ويشير الجدول رقم ٨ إلى الفوارق في مستوى الرضى والثقة السياسية بين الطلاب والطالبات في جامعة الإمارات. ويلاحظ وجود بعض الفوارق الطفيفة في درجات الرضى والثقة بين الفئتين. فمن ناحية أولى هناك ارتفاع نسبي في درجة الثقة السياسية لدى الطلاب، حيث أعرب ٣٢٪ منهم عن درجات عالية من الرضى والثقة السياسية في مقابل ٢٤٪ للطالبات، أي بفارق يزيد على ٨٪ لصالح الطلاب. من ناحية أخرى، وعلى العكس من ذلك، أبدت نسبة أكبر من الطالبات درجات متدنية من الرضى والثقة بلغت ٣٧٪. في مقابل ٢٣٪ فقط من الطلاب الذين أعربوا عن عدم الرضى والثقة في الأوضاع الاتحادية. لكن هذه الفوارق على أهميتها، تبدو نسبية وغير مهمة، خاصة وأن الغالبية العظمى من الطلاب والطالبات أبدوا إما درجات عالية أو متوسطة من الرضى والثقة السياسية وبنسبة ٧٧٪ و ٧٣٪ على التوالي.

جدول (٧)
مستوى الرضى والثقة السياسية

الرضى والثقة	العدد	النسبة
درجة عالية من الرضى والثقة (أوافق بشدة)	٤٦١	%٢٧
درجة متوسطة من الرضى والثقة (أوافق)	٨١٥	%٤٧,٦
درجة متدنية من الرضى والثقة (لا أوافق)	٤٣٥	%٢٥,٤
الإجمالي	١٧١١	%١٠٠

جدول (٨)
مستوى المعرفة السياسية حسب الفئة

الفئة	الطلاب		الطالبات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
درجة عالية من الرضى والثقة (أوافق بشدة)	١٩٧	%٣٢	٢٦٤	%٢٤,١
درجة متوسطة من الرضى والثقة (أوافق)	٢٧٦	%٤٥	٥٣٩	%٤٩,٢
درجة متدنية من الرضى والثقة (لا أوافق)	١٤٣	%٢٣	٢٩٢	%٢٦,٧
الإجمالي	٦١٦	%١٠٠	١٠٩٥	%١٠٠

أما على صعيد اتجاهات الرضى والثقة السياسية، فقد خصصت الاستبانة سبع أسئلة، من السؤال التاسع وحتى السؤال الخامس عشر، والتي لها علاقة مباشرة بالبعدين العاطفي والتقييمي لطلبة جامعة الإمارات، فمن ناحية جاء السؤال التاسع (وفر الاتحاد لشعبه حياة آمنة وحررة وكريمة) والحادي عشر (حقق الاتحاد كل أهدافه بعد مرور ٢٤ سنة على قيامه) والثاني عشر (أثق كل الثقة بالسياسية الخارجية للدولة) والثالث عشر (الأوضاع الاتحادية تتجه عموماً للأحسن)، لتقيس الأبعاد التقييمية لما تحقق وما لم يتحقق من أهداف وغايات الاتحاد. أما السؤال العاشر (أشعر بعدالة توزيع الثروة في الإمارات) والسؤال الرابع عشر (أشعر بالرضى عن أداء الوزارات الاتحادية) والخامس عشر (أشعر بسهولة الاتصال بالمسؤولين في الدولة الاتحادية)، فقد جاءت لتقيس المشاعر والإحساسات الإيجابية والسلبية لطلبة الجامعة تجاه الاتحاد وسياساته ومؤسسته وشخصياته.

ويشير الجدول رقم ٩ أن ١٦٥ من أفراد العينة وبنسبة تصل إلى ٦٨٪، أي أكثر من ثلثي طلبة عينة جامعة الإمارات، أكدوا موافقتهم الشديدة بأن الاتحاد قد وفر لشعبه حياة آمنة وحررة وكريمة. لقد حصل هذا السؤال التاسع الذي يقيس درجة الرضى والثقة في الأوضاع الاتحادية القائمة على أكبر قدر من المشاعر الإيجابية من قبل طلبة جامعة الإمارات. كذلك يلاحظ أكبر قدر من المشاعر الإيجابية من قبل طلبة جامعة الإمارات. كذلك يلاحظ أن ٣٤٪ من أفراد العينة، أي أكثر من ثلث طلبة جامعة الإمارات، يرى أيضاً أن الأوضاع الاتحادية ليست فقط مطمئنة، بل أنها تتجه عموماً للأحسن في المستقبل. لقد أظهر هؤلاء درجة عالية من التفاؤل في الأوضاع الاتحادية المستقبلية. كذلك أكد ٣٠٪ من أفراد العينة موافقتهم الشديدة وثقتهم الكاملة في السياسة الخارجية للدولة وما حققته من مكتسبات ومكانة مرموقة على الساحة العالمية. من ناحية أخرى لم يبد سوى حوالي ١٩٪ من أفراد العينة موافقتهم الشديدة بأن الاتحاد قد حق كل أهدافه. كما ذكر ١٦٪ فقط من أفراد العينة أنهم يوافقون بشدة على أنه قد تحققت عدالة توزيع الثروة في الإمارات. وجاء بعد ذلك ذلك الشعور بالرضى والثقة الشديدة في أداء الوزارات الاتحادية وبنسبة لا تزيد على ١٠٪. أما السؤال الأخير حول الشعور بسهولة الاتصال بالمسؤولين في المؤسسات الاتحادية فقد جاء في آخر القائمة حيث لم يبد سوى حوالي ٨٪ من أفراد العينة موافقتهم الشديدة، بل إن هذا السؤال حصل على أكبر عدد من عدم الموافقة من قبل طلبة جامعة الإمارات، حيث يشعر الغالبية منهم بصعوبة الاتصال بالمسؤولين الاتحاديين. لكن في الوقت الذي حصل فيه السؤال التاسع على أكبر نسبة من «أوافق بشدة» فإنه حصل

أيضا على ٣١٪ من الإجابة بـ «أوافق»، الأمر الذي يعني أن ما مجموعه ٩٩٪ من أفراد العينة يشعرون إما بدرجات عالية أو درجات متوسطة من الرضى والثقة وأكدوا بها لا يدع مجالا للشك بأن الاتحاد قد وفر لشعبه حياة حرة وأمنة وكريمة. ثلاثة فقط من أفراد العينة أي ١٪ أعربوا عن عدم الموافقة على أن الاتحاد قد وفر الحياة الآمنة والكريمة الحرة. كذلك أعرب ما مجموعه ٩٠٪ من أفراد العينة عن ثقتهم التي تتراوح بين العالية والمتوسطة بأن الأوضاع الاتحادية تتجه نحو الأحسن وأنهم جميعا متفائلون بالمستقبل. إن هذه النسبة المرتفعة من الثقة في الأوضاع الاتحادية المستقبلية تؤكد على أن جيل الاتحاد هو عموما جيل متفائل، فيما عدا ١٠٪ من أفراد العينة الذين لا يشاركون الآخرين هذا الشعور المتفائل تجاه أن الأوضاع الاتحادية تتجه نحو الأحسن.

جدول (٩) اتجاهات الرضى والثقة السياسية

السؤال	الرضى والثقة		أوافق بشدة		أوافق		لا أوافق	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
وفر الاتحاد حياة آمنة وحرة وكريمة	٦٧,٦٪	١٦٥	٣١,١٪	٧٦	١,٣٪	٣		
أشعر بعدالة توزيع الثروة	١٦٪	٣٩	٤٥٪	١١٠	٣٩٪	٩٥		
حقق الاتحاد كل أهدافه	١٨,٨٪	٤٦	٦٠,٢٪	١٤٧	٢١٪	٥١		
أثق كل الثقة بالسياسة الخارجية	٣٠,٣٪	٧٤	٤٨٪	١١٧	٢١,٧٪	٥٣		
الأوضاع الاتحادية تتجه للأحسن	٣٤٪	٨٣	٥٥,٧٪	١٣٦	١٠,٣٪	٢٥		
أشعر بالرضى عن أداء الوزارات	١٠,٢٪	٢٥	٥٧,٨٪	١٤١	٣٢٪	٧٨		
أشعر بسهولة الاتصال بالمسؤولين الاتحاديين	٧,٨٪	١٩	٣٨,١٪	٩٣	٥٤,١٪	١٣٢		

جاء بعد ذلك السؤالان الحادي عشر (حقق الاتحاد كل أهدافه) والثاني عشر (أثق كل الثقة في السياسة الخارجية) من حيث الحصول على نسب عالية من الموافقة والموافقة بشدة والتي بلغت ٧٩٪ و ٧٨٪ على التوالي. أما السؤالان الأخيران (أشعر بالرضى عن أداء الوزارات الاتحادية) و (أشعر بسهولة الاتصال بالمسؤولين في المؤسسات الاتحادية)، فقد احتلا الرتبة الأخيرة من حيث درجات الرضى والثقة. فالسؤال الأخير حصل على ٥٤٪ من الإجابة بلا أوافق، الأمر الذي يدل على شعور أغلبية كبيرة من طلبة الجامعة بصعوبة التواصل مع المسؤولين الاتحاديين خاصة في ظل تزايد تعقيدات الحياة العامة. كما أن ٣٩٪ من أفراد العينة لا يشعر بعدالة توزيع الثروة في الإمارات خاصة في ظل استمرار وجود إمارات غنية أخرى أقل غنى وتعاني من مشكلات حياتية عديدة. وفي نفس السياق يشعر ٣٢٪ من أفراد العينة بعدم الرضى عن أداء الوزارات الاتحادية التي أخذت تعاني مؤخرا من انحسار واضح في خدماتها وتراجع ملحوظ في مشروعاتها.

ثالثا: أنماط الولاء والانتماء السياسي

الهوية السياسية هي إحدى أهم ركائز الثقافة السياسية. فلا بد لكل فرد أن يحدد انتماءه إلى وحدة اجتماعية أو سياسية محددة، خاصة في ظل تعدد الوحدات والكيانات السياسية والاجتماعية. ويلاحظ في هذا السياق أن انتماء الفرد السياسي في حد ذاته يكون واضحا كل الوضوح عند البعض وربما غامضا كل الغموض لدى البعض الآخر. ومن ناحية أخرى تتدرج الهوية السياسية لدى الفرد من الانتماء للكيانات والوحدات المحلية والمباشرة لتصل في ظل انتشار التعليم والإسراع بخطوات التحديث الاجتماعي إلى أعلى مراحلها بوعي الهوية الوطنية والانتماء إلى كيان سياسي وطني شامل لذلك فإن الفرد الذي يصبح بالقانون مواطنا لدولة ما ينبغي أن يكون كذلك أيضا نفسيا وذهنيا.

من هنا تضمن استبيان هذه الدراسة السؤال رقم ١٦ حول تحديد الهوية السياسية باختيار انتماء واحد من أربعة انتماءات مختلفة هي الانتماء للاتحاد أو للإمارة أو للقبيلة وللعائلة. ويشير الجدول رقم ١٠ إلى أن حوالي ٦٠٪ من أفراد العينة أكد بوضوح وبها لا يدع مجالا للشك أولوية الانتماء والولاء للاتحاد على كافة الولاءات الأخرى. ورغم أهمية هذه النتيجة، إلا أن هناك حوالي ٤٠٪ من أفراد العينة ما زالوا موزعين في الولاء والانتماء بين الإمارة والقبيلة، بل وحتى العائلة أولا وقبل الكيان الاتحادي الوطني. وجاء الانتماء

للعائلة في المرتبة الثانية، حيث أكد ١٨٪ من أفراد العينة أن انتماءهم هو أولاً للعائلة، قبل أي انتماء آخر، كذلك جاء الانتماء للإمارة في المرتبة الثالثة وينسبة تصل إلى حوالي ١٧٪. كما أكد ٧,٥٪ من أفراد العينة الانتماء أولاً للقبيلة على سائر الانتماآت بما في ذلك الانتماء للاتحاد. لقد كان من المتوقع وجود فئات طلابية ما زالت تفضل الولاء للوحدات الاجتماعية والسياسية غير الكيان الاتحادي الوطني. لكن تبدو نسبة هذه الولاءات عالية نسبياً وتصل في مجموعها إلى أكثر من ٤٠٪ من أفراد العينة والذين يتوزعون على ثلاثة ولواءات مختلفة غير الولاء والانتماء للاتحاد.

أما من حيث اتجاهات أنماط الولاءات فتوضح نتائج الدراسة وجود فوارق مهمة لدى كل الطلاب والطالبات في الولاء السياسي لكل منها. فالطلاب هم أكثر وضوحاً في التأكيد على الهوية الوطنية كما انهم أكثر وضوحاً في الانتماء للاتحاد. أما الهوية الوطنية لدى الطالبات فهي أكثر تشتتاً وربما غموضاً ولم تصل بعد إلى الانتماء الواضح للكيان السياسي والوطني الشامل. ويشير الجدول رقم ١١ إلى أن ٧٥٪ من الطلاب أكد تأكيداً قاطعاً على الانتماء للاتحاد وذلك في مقابل حوالي ٥١٪ من الطالبات. من ناحية أخرى يلاحظ التقارب النسبي في انتماء الطلاب والطالبات للإمارة والذي بلغ ١١٪ و ٢٠٪ على التوالي. كما يلاحظ أيضاً التقارب الكامل في نسب الانتماء للقبيلة لدى كل من الطلاب والطالبات والتي بلغت حوالي ٤٪ و ٦٪ على التوالي. لكن وعلى العكس من ذلك يلاحظ الفارق الكبير في التأكيد على الانتماء للعائلة بين الطلاب والطالبات، ففي الوقت الذي أكد ٩٪ فقط من الطلاب على الانتماء للعائلة، عبر ٢٣٪ من الطالبات عن الانتماء للعائلة دون الانتماء للوحدات والكيانات الاجتماعية والسياسية الأخرى. ولا شك في أن هذه النسبة من الانتماء للعائلة بين الطالبات عالية وغير متوقعة رغم أنها ربما كانت منسجمة مع الظروف الحياتية والارتباطات الأسرية الخاصة بهذه الشريحة الاجتماعية، وتعكس طبيعة التنشئة الاجتماعية لطالبات جامعة الإمارات.

جدول (١٠)
أنماط الانتماء السياسي

النسبة	العدد	الرضى والثقة
٥٩,٤ %	١٤٥	الانتماء للاتحاد
١٦,٨ %	٤١	الانتماء للإمارة
٥,٧ %	١٤	الانتماء للقبيلة
١٨,١ %	٤٤	الانتماء للعائلة
١٠٠ %	٢٤٤	الإجمالي

جدول (١١)
توزيع أنماط الانتماء السياسي حسب الفئة

الطالبات		الطلاب		الفئة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	نمط الانتماء
٥٠,٨ %	٧٩	٧٥ %	٦٦	الانتماء للاتحاد
١٩,٨ %	٣١	١١,٤ %	١٠	الانتماء للإمارة
٦,٤ %	١٠	٤,٥ %	٤	الانتماء للقبيلة
٢٣ %	٣٦	٩,١ %	٨	الانتماء للعائلة
١٠٠ %	١٥٦	١٠٠ %	٨٨	الإجمالي

خلاصات واستنتاجات الدراسة

استطاعت هذه الدراسة الميدانية حول الثقافة السياسية أن تبين مجموعة من الحقائق المتعلقة بمستوى المعرفة السياسية واتجاهاتها ودرجة الرضى واتجاهات الثقة السياسية وأنماط الولاء والانتفاء السياسي السائد بين طلبة جامعة الإمارات. ويمكن تلخيص أهم الحقائق التي توصلت لها هذه الدراسة كالآتي:

١ - إن المعرفة السياسية لطلبة جامعة الإمارات تتراوح بين المتوسطة والمتدنية. وجاءت هذه النتيجة معاكسة للفرضية الأولى للدراسة والتي تقول بأن طلبة الجامعة يتمتعون بمعرفة سياسية عالية وباطلاع ووعي شديدين تجاه النظام السياسي. لقد تم تقسيم أفراد العينة بحسب اطلاعهم ومعرفتهم بالوقائع والحقائق السياسية إلى ثلاثة فئات. الفئة الأولى من الطلبة تكون في العادة فئة عميقة الاطلاع وحريصة على متابعة الوقائع السياسية اليومية وتظهر الاهتمام بما يجري من حولها من أحداث ووقائع وتمتلك بالتالي معرفة عالية بالأمور السياسية. وواضح من نتائج هذه الدراسة أن نسبة صغيرة جدا من طلبة جامعة الإمارات تنتمي إلى هذه الفئة. الفئة الثانية هي فئة تطلع على الأحداث والمستجدات السياسية اطلاعا عابرا ومتقطعا، لذلك تتمتع هذه الفئة بمعرفة سياسية متوسطة. وواضح أن الغالبية العظمى من طلبة جامعة الإمارات تنتمي إلى هذه الفئة ذات المعرفة السياسية المتوسطة. أما الفئة الثالثة فهي فئة غير معنية بالحياة السياسية وهي عموما فئة غير مكترثة بما يجري حولها في الحياة العامة. لذلك فإن المعرفة السياسية لدى هذه الفئة ليست محدودة فحسب، بل هي شبه معدومة، وتوضح نتائج هذه الدراسة أن نسبة مهمة من طلبة جامعة الإمارات تنتمي إلى هذه الفئة.

٢ - توجد فوارق مهمة في المعرفة السياسية بين الطلاب والطالبات وذلك لصالح الطلاب. لقد جاءت هذه الحقيقة التي تكشف عنها نتائج هذه الدراسة معاكسة أيضا للفرضية الفرعية المشتقة من الفرضية الأولى والتي زعمت بعدم وجود فروقات أساسية بين الطلاب والطالبات في المعرفة السياسية. لقد أظهر الطلاب من أفراد عينة هذه الدراسة اهتماما أكبر بالوقائع السياسية وحرصا أكبر على متابعة الأحداث والتحويلات والمستجدات السياسية من الطالبات. وتأتي هذه النتيجة لصالح الطلاب والشباب الذكور عموما. وربما ساهمت هذه النتيجة في إزالة البعض من تلك الانطباعات السلبية السائدة عن جيل الشباب وكونهم يتصفون باللامبالاة والضحالة وعدم الاكتراث لمجريات الحياة. كذلك تأتي هذه النتيجة في غير صالح الطالبات في

الجامعة واللواتي عرف عنهن، على الأقل في الوسط الأكاديمي والجامعي، بأنهن أكثر جدية والتزاما في الحياة الدراسية من الطلاب.

٣- إن مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة الإمارات ليس متدنيا من حيث الكم، بل هو أيضا محدود من حيث النوع ومحصور في عدد محدود من الحقائق والوقائع السياسية العامة. إن ما يعرفه طلبة جامعة الإمارات لا يتجاوز بعض البديهيات السياسية. أما تفاصيل النظام السياسي وتفاصيل مخرجاته ومدخلاته ومؤسساته وشخصياته القيادية والفاعلة ووقائعه اليومية المتكررة، فإنها جميعا تقع خارج نطاق اطلاع طلبة الجامعة. فمن المدهش أن غالبية طلبة الجامعة تجد صعوبة في تحديد أسماء أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات. ومن اللافت للنظر أن الغالبية تجد صعوبة في ذكر أسماء عدد محدود من الوزراء في الحكومة الاتحادية وتجد صعوبة أكبر في ذكر حقائق عامة عن المؤسسات التنفيذية والتشريعية الاتحادية. ولا شك في أن هذه النتيجة المتواضعة على صعيد المعرفة السياسية سترسخ الانطباع بأن جيل الاتحاد، ورغم كل الرعاية والاهتمام ورغم كل الانفتاح والتواصل المعرفي هو جيل لا مبالٍ وأن ما لا يعرفه هو أكثر بكثير مما يعرفه من حقائق ووقائع الحياة السياسية.

٤- لكن إذا كان مستوى المعرفة السياسية لطلبة جامعة الإمارات يتراوح بين المتوسط والمتدن فإن درجة الرضى والثقة السياسية لديهم تتراوح بين العالية والمتوسطة. وتأتي هذه النتيجة لتؤكد الفرضية الثانية لهذه الدراسة التي تقول بأن طلبة جامعة الإمارات يظهرون درجة عالية من الرضى والثقة السياسية في أداء النظام السياسي الاتحادي ودرجة عالية من التقييم الإيجابي تجاه المؤسسات الاتحادية. كذلك تأكدت الفرضية الفرعية الثانية والتي زعمت بعدم وجود فروقات مهمة بين الطلاب والطالبات في مستوى الرضى والثقة السياسية. إن توافر عنصر الثقة ووجود درجات عالية أو متوسطة من الرضى هو ضرورة من ضرورات الاستقرار السياسي لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، فكلما ارتفعت درجة الرضى بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وازدادت الثقة في أداء المؤسسات والأوضاع السياسية القائمة. ازداد الاستقرار السياسي وتحقق الأمن الاجتماعي وهما عنصران مهمان من عناصر التنمية السياسية التي تتطلب باستمرار انتشار عنصر الثقة والقبول فيما بين الأفراد من ناحية والأفراد والنظام السياسي القائم من ناحية أخرى.

٥- إن جيل الاتحاد يكن الولاء والانتفاء للكيان الاتحادي وبأغلبية ملحوظة وذلك على حساب الولاء والانتفاء للوحدات والكيانات السياسية والاجتماعية الأخرى. كما أن الهوية

الوطنية واضحة كل الوضوح لدى طلاب وطالبات جامعة الإمارات. لم تكن هذه النتيجة مستغربة، بل إنها جاءت لتؤكد الفرضية الثالثة من فرضيات هذه الدراسة والتي ذكرت أن طلاب وطالبات جامعة الإمارات يظهرون درجة عالية من الولاء والانتفاء للكيان الاتحادي الوطني. لكن رغم وضوح الهوية الوطنية وتأكيد الولاء والانتفاء للكيان الاتحادي، فإن هذا الشعور بالولاء والانتفاء بحاجة للمزيد من الترسخ عبر وسائل التنشئة الاجتماعية والمقررات الدراسية وخاصة بين الطالبات. إن شعور الولاء والانتفاء للكيان الاتحادي بين الطالبات جاء متدنيا نسبيا وجاء موزعا بين العديد من الولاءات التحتية كالإمارة والأسرة التي استأثرت بحصة مهمة من شعور الولاء والانتفاء.

أخيرا، وعلى ضوء النتائج والخلاصات السابقة، فإن هذه الدراسة تؤكد ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الميدانية لقياس اتجاهات الرأي وتحديد طبيعة الثقافة السياسية للشرائح الاجتماعية الأخرى في المجتمع، خاصة وأن جميع الدراسات في هذا الميدان تشير إلى أنه لا توجد ثقافة سياسية موحدة في أي مجتمع، بل إن هناك دائما فوارق مهمة بين الثقافة السياسية للنخبة والجمهير والثقافة السياسية للأجيال والفئات المختلفة في المجتمع. لذلك هناك حاجة ماسة لدراسة الثقافة السياسية للنخبة في الإمارات ودراسة حول الثقافة السياسية للطبقة المتوسطة الجديدة ودراسة الثقافة السياسية لسكان المناطق النائية في الدولة.

من ناحية أخرى تؤكد الدراسة أهمية الارتقاء بالمنهج الوطنية والمقررات الدراسية والمساقات الجامعية بحيث تتضمن شرح وتفصيل المعلومات الهامة عن الدولة وسياساتها ومؤسساتها وقياداتها. وفي نفس السياق لا بد من توظيف وسائل الاتصال الجماهيري لعرض المعارف والحقائق السياسية بشكل مثير للاهتمام وبما يحقق هدف تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ الانتفاء للكيان الاتحادي وتنمية روح المواطنة والاندماج في الكيان الوطني. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تتوجه أيضا بشكل خاص إلى إدارة جامعة الإمارات من أجل دعم الأنشطة الطلابية في الحرم الجامعية وتدريب القيادات الطلابية على المشاركة في الحياة الجامعية. وإقرار مساق حول حكومة وسياسة الإمارات ضمن متطلبات الجامعة وإتاحة الفرصة للقاعدة الطلابية من الالتقاء بالقيادات والشخصيات السياسية البارزة في المجتمع وذلك عبر المحاضرات والندوات واللقاءات الدورية.

الهوامش

١ - للمزيد حول تجربة الإمارات العربية المتحدة والتجارب العربية الوجدوية الأخرى راجع كلا من: مركز دراسات الوحدة العربية، الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، بيروت ١٩٨٩. مركز دراسات الوحدة العربية، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت ١٩٨١.

٢ - توجد عدة دراسات خليجية لقياس اتجاهات الرأي حول قضايا محددة. راجع في هذا السياق وعلى سبيل المثال: شملان العيسى وكمال المنوفي، اتجاهات الرأي الكويتي نحو مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد ٥ يناير ١٩٨٧، أحمد البغدادي وفلاح المديرس، دراسة لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٩ مارس ١٩٩٣.

٣ - قام طلاب وطالبات هذا المساق بإجراء تمرنين بحثيين مستقلين حول الثقافة السياسية لطلاب وطالبات جامعة الإمارات، وقد اشتملت الاستبانة على عشرة أسئلة تتناول جوانب المعرفة السياسية فقط.

المصادر العربية

- إجلال إسماعيل ١٩٩٣، الاغتراب بين الشباب في مجتمع الإمارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٤٠، شتاء.
- الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة ١٩٧٢، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي.
- جمال سند السويدي وشملان يوسف العيسى ١٩٩١، اتجاهات طلبة جامعة الإمارات حول أزمة الخليج، ومجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف / شتاء، ص ص ١٠٧ - ١٣٣.
- عبد الباسط محمد حسن ١٩٨٠، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة.
- عبد الخالق عبد الله ١٩٨٨، حقوق الإنسان في دستور الإمارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ١٦، شتاء، ص ٥ - ١٧.
- عبد الخالق عبد الله، طه حسن، راشد محمد راشد ١٩٩٥، المجتمع المدني في الإمارات، جمعية الاجتماعيين، الشارقة.
- عبد المنعم مشاط ١٩٨٨، التنشئة السياسية في الإمارات، مجلة شؤون اجتماعية العدد ١٩ خريف، ص ص ٣ - ٤١.
- كمال المنوفي ١٩٧٨، الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مصر المعاصرة، أكتوبر، العدد ٣٧٤.
- كمال المنوفي ١٩٨٠، الثقافة السياسية للفلاحين في مصر، دار ابن خلدون، بيروت.
- كمال المنوفي ١٩٨٧، أصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- محمد عبد الله الركن ١٩٩٣، حقوق الإنسان في دستور الإمارات: ضمانات وقيود، في كتاب حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي، جمعية الاجتماعيين، الشارقة. ص ص ٥٩ - ٨١.
- محمد عبد الله المطوع ١٩٩٠، التحول القيمي في مجتمع الإمارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٤٠ شتاء.

المصادر الأجنبية

- Gabriel Almond and Sidney Verba, 1963 Civic Culture, little Brown, Boston.
- Gabriel Almond and Sidney Verba, 1980, The Civic Culture Revisited, Little Brown, Boston.
- Lucian Pye and Sidney Verba, 1968, Political Culture and Political Development, Princeton University Press, Princeton.